ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219
مجلة القانون، المجتمع والسلطة
المجلد:12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 349–364

الحدود الذكية كآلية استجابة لتحديات الهجرة والأمن بالإتحاد الأوروبي

Smart Borders As a Mechanism to Address Migration and Security Challenges In the European Union

ليتيم نادية*
جامعة باجي مختار بعنابة؛ الجزائر

تاريخ الإستلام: 2023/3/25 **تاريخ القبول:** 2023/6/11 **تاريخ النشر:** 2023/9/11

ملخص:

لقد استغل الإتحاد الأوروبي الثورة التكنولوجية الحالية والتقدم العلمي في تعزيز أمنه، وزيادة استجابته للتحديات التي تثيرها مسائل الهجرة واللجوء، وذلك ما تجسد أساسا في استحداثه لحدود ذكية، ترتكز على أنظمة معلوماتية رقمية، لا يتوقف دورها عند تسجيل المعلومات والبيانات وتخزينها بصورة آلية، بل يتعدى الأمر إلى تحليل هذه المعلومات وتلك البيانات؛ لاستشعار المخاطر والتنبؤ بها،كما عمد الإتحاد الأوروبي إلى تطوير أنظمة جديدة، والتي تتمثل أساسا في كل من: نظام الإعلام وتراخيص السفر"اتياس" ونظام الدخول والخروج.

الكلمات المفتاحية: الإتحاد الأوروبي؛ الحدود الذكية؛ الأنظمة المعلوماتية؛ الأمن؛ اللجوء.

Abstract:

The European Union has capitalized on the current technological revolution and scientific advancements to bolster its security and enhance its response to challenges posed by migration and asylum issues. This is primarily manifested through the establishment of smart borders, which are built on digital information systems. These systems don't just stop at registering and automating the storage of information and data; they go further to analyze this data for risk assessment and prediction. Moreover, the European Union has undertaken the development of new systems, notably the Entry and Exit System (EES) and the Travel Information and Authorization System (ETIAS).

Keywords: EU; Smart borders; Information systems; Security; Asylum.

*المؤلف المراسل.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
المجلد:12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 349-364 EISSN: 2600-6219

مقدمة:

إن الانفتاح الرقمي الذي يشهده الإتحاد الأوروبي اليوم، وسعيه المتواصل للتحول الكلي والشامل نحو اقتصاد منفتح ومستدام، وما يتطلبه ذلك من زيادة ربط مختلف قطاعاته الحيوية بالشبكة العنكبوتية، وما قد يترتب عن هذا الربط من ازدياد المخاطر التي تهدد أمنه السيبيراني، كل ذلك استلزم ضرورة الانتقال من نمط التفكير الكلاسيكي المتعلق بتأمين الحدود وتحصينها بريا وجويا وبحريا، إلى منظور أكثر شمولية وأكثر تطورا وعصرنة وفعالية، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحالية والثورة الالكترونية التي يشهدها العالم أجمع.

أمام هذا السياق الجديد، انتهج الإتحاد الأوروبي منظور الحدود الرقمية القائمة على تقنية الذكاء الاصطناعي، كآلية معاصرة تتماشى وطبيعة الرهانات الأمنية والتحديات التي تواجهه، وفي مقدمتها مسائل الهجرة واللجوء والإرهاب الجرائم السيبيرانية، وذلك بغية تحصين حدوده، وتعزيز أمنه بصورة استباقية.

وتقوم آلية الحدود الذكية على مجموعة من الأنظمة المعلوماتية الرقمية، المرتبطة أساسا بالشبكة الإلكترونية، والقادرة على تسجيل وتخزين قدر هائل وضخم من المعلومات والبيانات، ومن تم تقييمها وتحليلها، لاستشعار المخاطر والتنبؤ بها قبل وقوعها.

وتنبع أهمية هذه الورقة البحثية من اعتبارات عدة، تتعلق أساسا بتجربة الإتحاد الأوروبي الفريدة من نوعها التي تستحق كل دراسة واهتمام، للتعرف على أحدث التطورات الحاصلة في الأنظمة المعلوماتية، وتبيين أساليب وتقنيات استغلال الذكاء الاصطناعي في تحصين الأمن الداخلي والخارجي للدول.

ومن هنا تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مختلف هذه الأنظمة الذكية التي استحدثها الإتحاد الأوروبي، وتبيين دورها والوظائف المنوطة بها، مع تحليل مدى فعاليتها وجدواها في التنبؤ بالمخاطر ودرء التهديدات قبل وقوعها.

ولقد اعتمدت الدراسة أساسا على المنهج الوصفي، باعتباره أكثر المناهج ملاءمة، للوقوف على مختلف الأنظمة المعلوماتية الذكية التي استحدثها الإتحاد الأوروبي، بغية تحصين أمنه وتعزيز قدرته على مجابهة التحديات التي تواجهه.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة
ISSN: 2253-0266
المجلد:12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 349-364
EISSN: 2600-6219

وتتعلق الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في البحث في فكرة الحدود الرقمية، وما ترتكز عليه من أنظمة معلوماتية متطورة، التي استحدثها الإتحاد الأوروبي لتعزيز أمنه وتطوير استجابته للتحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجهه، لاسيما تلك المتعلقة بالهجرة واللجوء. بتعبير أكثر اختصار، تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الورقة البحثية فيما يلي: إلى أي مدى مكنت آلية الحدود الذكية الإتحاد الأوروبي من تعزيز أمنه وزيادة استجابته لتحديات الهجرة؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية، جملة من التساؤلات الفرعية، يذكر من أهمها:
- ما المقصود بالأنظمة المعلوماتية التي ترتكز عليها الحدود الذكية؟
-كيف تساهم الحدود الذكية في التنبؤ المسبق بالمخاطر والتهديدات الأمنية؟
- ما هي الأنظمة المعلوماتية التي يسعى الإتحاد الأوروبي لإقامتها خلال سنة 2023 الجارية؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة وتساؤلاتها الفرعية، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين اثنين: يتعلق الأول منهما بدراسة الأنظمة الرقمية الحالية لتعزيز أمن الإتحاد الأوروبي وتنظيم الهجرة. أما المحور الثاني، فقد خُصص لدراسة الأنظمة التي يسعى الإتحاد الأوروبي لاستحداثها في المستقبل القريب.

المبحث الأول: الأنظمة الرقمية الحالية لتعزيز أمن الإتحاد الأوروبي وتنظيم الهجرة

بداءة، يمكن تعريف الأنظمة الرقمية أو الأنظمة المعلوماتية على أنها مجموعة منظمة من الموارد التكنولوجية والبشرية، التي تهدف إلى المساعدة على تنفيذ الأنشطة والعمليات؛ إذ تتمثل مهمتها في جعل الأنشطة والعمليات الرئيسية أكثر فعالية، من خلال الاعتماد على تقنيات الكمبيوتر.[1]

وتُعتبر هذه الأنظمة المعلوماتية الركيزة التي تستند عليها الحدود الذكية، التي أصبحت تُشكل نقطة تحوّل جوهرية في طريقة تعامل الإتحاد الأوروبي مع مسائل الأمن والهجرة. فمن الآن فصاعدًا، أصبحت الحدود ذاتها تتكيف مع فكرة التنقل والحركة، من خلال اعتمادها

[1] - Géraldine Schmidt, Le point sur… Les Systèmes D'Information, Le Management, (France, Éd. Sciences Humaines, 2008), p. 352.

على أنظمة ذكية تتولى تقييم المخاطر، بناءً على المقارنة بين المعلومات المقدمة من قبل المسافرين أو المهاجرين القادمين من دول الغير، والمعلومات الواردة في الرقائق الإلكترونية والوثائق، وتلك الواردة في قواعد البيانات الأوروبية.[1]

وعموما، يُمكن أن يُذكر من أهم هذه الأنظمة المعلوماتية التي استحدثها الإتحاد الأوروبي، ذات الصلة بأمنه وبمسائل الهجرة واللجوء في كل من نظام المعلومات "شنجن،" نظام المعلومات بشأن التأشيرات"فيس،" وكذا نظام إدارة طلبات اللجوء الأوروبية (يوروداك).

المطلب الأول: نظام المعلومات "شنجن"

يُعتبر نظام المعلومات "شنجن" (SIS) " Système d'information Schengen" نظام تكنولوجيا معلومات واسع التطبيق، يتعلق بتعزيز الأمن العام وتبادل المعلومات حول الأشخاص والأشياء، بين جميع السلطات الوطنية لدول الإتحاد الأوروبي، المسؤولة عن إنفاذ القانون ومراقبة الحدود والجمارك والتأشيرات والقضاء. فنظرًا لإمكانية تنقل الأشخاص والبضائع داخل منطقة "شنجن" دون التحقق منها على الحدود الداخلية، تم استحداث هذا النظام بغية ضمان سلامة الأشخاص ومكافحة الجريمة عبر الحدود.[2]

وبذلك، يتمثل الغرض من استحداث نظام المعلومات "شنجن"وفقا لما نص عليه القانون رقم: 1134/2021 الصادر بتاريخ السابع من شهر جويلية سنة 2021، المتعلق بإصلاح نظام المعلومات "شنجن" في "تحسين تنفيذ سياسة التأشيرات المشتركة المتعلقة بالإقامة القصيرة الأجل، والتعاون القنصلي والمشاورات بين السلطات المختصة بالتأشيرات،

[1] - Ayse Ceyhan, "Les technologies Européennes de Contrôle de L'Immigration: Vers Une Gestion Electronique des Personnes à Risque, Réseaux , Ed. La Découverte, N°: 159 (Paris, 2010/1), p. 135.

[2] - Système d'Information Schengen, Eulisa, Publié en : 2023, Consulté le : 03/03/2023, Disponible sur : https://www.eulisa.europa.eu/Activities/Large-Scale-It-Systems/Sis-Ii

من خلال تسهيل تبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء بشأن طلبات التأشيرات والقرارات ذات الصلة."[1]

بتعبير آخر، تستخدم السلطات العامة في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي نظام معلومات "شنجن" للدخول أو الاطلاع على الإخطارات بشأن الأشياء أو الأشخاص المطلوبين أو المفقودين؛ إذ يحتوي هذا النظام على ما يقرب من 86.5 مليون تبليغ، وقد استشارته سلطات الإتحاد الأوروبي أكثر من خمسة وثلاثون مليون مرة في اليوم الواحد في عام 2022.[2]

ويجدر التذكير، أنه بتاريخ الرابع عشر من شهر جوان سنة 1985، وقعت كل من فرنسا وألمانيا ودول البنلوكس الثلاث على اتفاقية "شنجن" التي تنص على "حرية عبور جميع مواطني الدول الأعضاء عبر الحدود الداخلية وحرية حركة البضائع والخدمات." لينضم إلى هذه الاتفاقية سنة 1995 كل من إسبانيا والبرتغال، ثم إيطاليا واليونان والنمسا سنة 1997، ثم الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج وأيسلندا سنة 2001،[3] ليبلغ اليوم عدد الدول المنضمة إلى فضاء "شنجن" سبعة وعشرون دولة.[4]

وفي الواقع، أدت العمليات الإرهابية التي تعرضت لها بعض من الدول الأوروبية ابتداء من سنة 2015، إلى التشكيك في فعالية نظام "شنجن" في إدارة الحدود الخارجية،

---

[1] -Règlement (UE) 2021/1134 du Parlement Européen et du Conseil du 7 juillet 2021 Aux fins de Réformer Le Système D'Information sur Les Visas, Journal Officiel de L'Union Européenne, N°: L 248/11, Du: 13/07/2021, Disponible sur : https://eur-lex.europa.eu/legalntent/FR/TXT/?uri=uriserv%3AOJ.L_.2021.248.01.0011.01.FRA&toc=OJ%3AL%3A2021%3A248%3AFULL

[2] -Les Systèmes Informatiques Pour Lutter Contre La Criminalité Et Sécuriser Les Frontières de l'UE, Commission Européenne, Publié en : 13/03/2023, Consulté le: 24/03/2023, Disponible sur : https://www.consilium.europa.eu/fr/policies/it-systems-security-justice/

[3] -Georges Beauvau, De Schengen à Schengen: Le Prix de La Sécurité, Outre-Terre: Revue Européenne de Géopolitique, Ed. Ghazipur, N°: 7, (France, 2004/2), p. 102.

[4]- لمزيد من التفاصيل حول الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي والدول الأوروبية المنتمية إلى فضاء "شنجن" أنظر:
Pays de L'UE, de l'EEE, de l'AELE et de L'Espace Schengen, Netherlands world wide Publié en 2023, Disponible sur : https://www.netherlandsworldwide.nl/eu-eea-efta-schengen-countries/fr

لدرجة أن البعض أعلن نهاية هذا الفضاء، لاسيما مع عودة الضوابط والقيود عند الحدود الداخلية الأوروبية. ومع ذلك، وبدلا من التخلي عن نظام "شنجن" أبدت الدول الأوروبية الرغبة في تعزيزه، وهو ما تم تأكيده خلال القمم الأوروبية المتعاقبة المكرسة لإدارة الحدود الأوروبية الخارجية، وكذا تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومعالجة أزمة الهجرة بأوروبا.[1]

وكان الاتحاد الأوروبي قد اعتمد في شهر نوفمبر 2018، قوانين ثلاث جديدة تهدف إلى تحديث نظام معلومات "شنجن" وإصلاحه؛ ولقد أصبحت النسخة الحديثة من هذا النظام سارية المفعول في شهر مارس من السنة الحالية؛ وتتعلق هذه القواعد باستحداث أنواع جديدة من الإخطارات، والبيانات البيومترية المتعلقة ببصمات الكف وبصمات الأصابع، وكذا سجلات الحمض النووي للأشخاص المفقودين.[2] وتتمثل هذه القوانين الثلاثة في كل من:

- القانون التنظيمي رقم: 1860/2018 للبرلمان الأوروبي والمجلس الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2018 المتعلق باستخدام نظام معلومات "شنجن" لغرض إعادة رعايا الدول الغير المقيمين بشكل غير قانوني بالإتحاد الأوروبي، والذي يهدف وفقا لنص المادة الأولى منه إلى "تحديد الشروط والإجراءات الخاصة بدخول رعايا الدول الغير، وبكيفية معاملتهم، والتعامل مع الإخطارات المتعلقة بإعادتهم إلى أوطانهم الواردة في نظام معلومات "شنجن،" بالإضافة إلى تحديد الشروط والإجراءات المتعلقة بتبادل المعلومات الإضافية حول هذه الإخطارات."[3]

- القانون التنظيمي رقم: 1861/2018 للبرلمان الأوروبي والمجلس الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2018 بشأن إنشاء وتشغيل واستخدام نظام معلومات "شنجن"في مجال عمليات التفتيش على الحدود، وتعديل اتفاقية تنفيذ اتفاقية "شنجن" وتعديل وإلغاء لائحة الإتحاد الأوروبي رقم: 2006/1987، والذي يهدف وفقا لما ورد في المادة الثانية منه في فقرتها

[1] - Josselin Dravigny, La Gestion des Frontières Extérieures de l'UE: Priorité Stratégique Européenne Pour la Sécurité Intérieure des États Membres?, Les Champs de Mars, N°: 30, Ed. Presses de Sciences Po (Paris, 2018/1), p. 92.
[2] - Système d'Information Schengen, Op. Cit.
[3] -Règlement (UE) 2018/1860 Du Parlement Européen Et Du Conseil du 28 Novembre 2018 Relatif à L'Utilisation du Système D'Information Schengen aux Fins du Retour des Ressortissants de Pays Tiers en Séjour Irrégulier, Journal Officiel de L'Union Européenne, N°: L 312/14, Du : 07/12/2018, Disponible sur: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/HTML/?uri=CELEX:32018R1860&from=EN

الأولى إلى: ""تحديد الشروط والإجراءات الخاصة بإدخال ومعالجة الإخطارات الخاصة برعايا الدول الغير، وتبادل المعلومات والبيانات الإضافية لأغراض حظر الدخول ورفض الإقامة على أراضي الدول الأعضاء."[1]

- القانون التنظيمي رقم: 1862/2018 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 28 نوفمبر 2018 بشأن إنشاء وتشغيل واستخدام نظام معلومات "شنجن" في مجال التعاون الشرطي والتعاون القضائي في المسائل الجنائية؛ الذي يهدف بموجب نص المادة الثانية منه إلى: "تحديد الشروط والإجراءات الخاصة بإدخال ومعالجة الإخطارات الخاصة بالأشخاص أو الأشياء في نظام "شنجن،" وتبادل المعلومات والبيانات الإضافية لأغراض التعاون الشرطي والتعاون القضائي في المسائل الجنائية."[2]

المطلب الثاني: نظام المعلومات بشأن التأشيرات "فيس"

استحدث الإتحاد الأوروبي نظام المعلومات بشأن التأشيرات المعروف اختصار بنظام "فيس" "Système d'information sur les visas " (VIS) سنة 2011، وهو عبارة عن قاعدة بيانات تهدف إلى تسهيل إجراءات إصدار تأشيرات الإقامة القصيرة، ويساعد هذا النظام سلطات التأشيرات والحدود واللجوء والهجرة على التحقق من مواطني الدول الغير الذين يقدمون طلبات تأشيرة إقامة قصيرة للسفر إلى منطقة "شنجن."[3]

[1] -- Règlement (UE) 2018/1861 Du Parlement Européen Et Du Conseil du 28 Novembre 2018 sur L'Etablissement, Le Fonctionnement et L'Utilisation du Système D'Information Schengen (SIS) dans Le Domaine des Vérifications aux Frontières, Modifiant La Convention D'Application de L'Accord de Schengen et Modifiant et Abrogeant le Règlement (CE) n° 1987/2006, Journal Officiel de l'Union Européenne, N° :L 312/14, Du : 07/12/2018, Disponible sur : https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/HTML/?uri=CELEX:32018R1861&from=EN

[2] -Règlement (UE) 2018/1862 Du Parlement Européen Et Du Conseil du 28 Novembre 2018 sur L'Etablissement, le Fonctionnement et L'Utilisation du Système d'Information Schengen (SIS) dans Le Domaine de La Coopération Policière et de La Coopération Judiciaire en Matière Pénale, Journal Officiel de l'Union Européenne, N°: L 312/14, Du : 07/12/2018, Disponible sur : https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/HTML/?uri=CELEX:32018R1862&from=EN

[3] -Les systèmes Informatiques Pour Lutter Contre La Criminalité et Sécuriser Les Frontières de L'UE, Op. Cit.

وفي الحقيقة، يُمكّن نظام المعلومات بشأن التأشيرات دول "شنجن" من تبادل البيانات ومختلف المعلومات بشأن طلبات الحصول على التأشيرات؛ إذ يربط هذا النظام القنصليات في الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجميع نقاط العبور الحدودية الخارجية لدول "شنجن؛" فهو يمكن أساسا من:

- تنظيم عمليات الحصول على التأشيرات ومنع الهجرة غير النظامية؛

- إجراء المطابقة البيومترية، وبصمات الأصابع بشكل أساسي، لأغراض تحديد الهوية وإجراء التحقيقات ومساعدة السلطات على حماية الأمن الداخلي للدول الأعضاء؛

- القيام بإجراءات سريعة وشفافة لفائدة المسافرين الذين يحتاجون إلى تأشيرة لدخول منطقة "شنجن؛"

- تعزيز أمن وحماية المسافرين من خلال تكنولوجيا القياسات الحيوية، مما يساعد على تحديد هوية الأشخاص ومنع سرقة الهوية أو انتحالها؛

- تحقيق التعاون القنصلي والتشاور بين سلطات التأشيرات الوطنية؛

- التقليل من مخاطر "شراء التأشيرات" والاحتيال؛

- تحديد الأشخاص الذين لا تتوفر فيهم أو لم تعد تتوفر فيهم شروط الدخول أو الإقامة في منطقة "شنجن؛"

- دعم عمليات التفتيش على الحدود الخارجية وداخل الدول الأعضاء في منطقة "شنجن."[1]

واستجابة لتحديات الهجرة والأمن المتطورة، يعمل الاتحاد الأوروبي على تحسين نظام المعلومات بشأن التأشيرات، باعتباره أداة تستخدمها سلطاته لتسجيل الأشخاص طالبي الحصول على تأشيرات إقامة قصيرة المدى لدخول منطقة "شنجن،" والتحقق من هوياتهم،

[1] -Système D'Information sur Les Visas, Eulisa, Publié en : 2023, Consulté le : 05/03/2023, Disponible sur: https://www.eulisa.europa.eu/Activities/Large-Scale-It-Systems/Vis

اعتمد الإتحاد الأوروبي قانونا جديدا يتعلق بتعديل نظام المعلومات بشأن التأشيرات؛[1] والمتمثل في القانون التنظيمي رقم: 1134/2021 الصادر بتاريخ السابع من شهر جويلية سنة 2021، والذي يُفترض أن يدخل حيز التنفيذ مع نهاية سنة 2023 الجارية. وتتعلق القواعد الجديدة الواردة في هذا القانون الجديد:

- بزيادة تعزيز أمن إجراءات إصدار تأشيرات الإقامة قصيرة الأجل؛

- تضمين تأشيرات الإقامة طويلة الأجل وتصاريح الإقامة في نفس قاعدة البيانات؛

- ضمان قابلية التشغيل البيني بين نظام المعلومات بشأن التأشيرات وأنظمة وقواعد بيانات الاتحاد الأوروبي الأخرى ذات الصلة.[2]

المطلب الثالث: نظام إدارة طلبات اللجوء الأوروبية (يوروداك)

يُعتبر نظام إدارة طلبات اللجوء الأوروبية المعروف اختصار بنظام "يوروداك"Système de gestion des demandes d'asile européennes" "Eurodac" نظام تكنولوجيا معلومات يتولى إدارة طلبات اللجوء الأوروبية منذ عام 2003، وذلك من خلال تخزين ومعالجة البصمات الرقمية لطالبي اللجوء والمهاجرين غير الشرعيين الذين دخلوا إلى الأراضي الأوروبية. بهذه الطريقة، يساعد هذا النظام في تحديد طلبات اللجوء الجديدة للأشخاص الذين سبق وسجلوا بالفعل في قاعدة البيانات.[3]

بتعبير آخر، يعتبر نظام إدارة طلبات اللجوء الأوروبية قاعدة بيانات، تضم بصمات طالبي اللجوء المسجلين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية؛ إذ تساهم قاعدة البيانات هذه في تنفيذ لائحة "دبلن" حيث تسمح بما يلي: -

[1]- Système d'information sur les visas: Le Conseil adopte un règlement visant à renforcer les contrôles des demandeurs de visa, Publié en : 2705/2021, Consulté le 07/03/2023, Available sur: https://www.consilium.europa.eu/fr/press/press-releases/2021/05/27/visa-information-system-council-adopts-regulation-to-strengthen-checks-of-visa-applicants/

[2]- Système d'Information Sur Les Visas: Le Conseil Adopte Un Règlement Visant à Renforcer Les Contrôles des Demandeurs de Visa, Op.cit.

[3]- Eurodac, Eulisa, Publié en : 2023, Consulté le 10/03/2023, Disponible sur: https://www.eulisa.europa.eu/Activities/Large-Scale-It-Systems/Eurodac

التحقق مما إذا كان مقدم الطلب قد تقدم بالفعل بطلب سابق قصد الحصول على اللجوء في دولة عضو أخرى؛

- التحقق مما إذا كان مقدم الطلب قد تم القبض عليه عند دخوله غير القانوني إلى الأراضي الأوروبية؛
- تحديد الدولة العضو المسؤولة عن فحص طلب اللجوء.[1]

وحاليا، يتم تطبيق نظام إدارة طلبات اللجوء الأوروبية في واحد وثلاثين دولة؛ منها الدول السبع والعشرون الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وعادة ما تستخدم السلطات الوطنية المختصة باللجوء هذا النظام لتخزين بصمات أصابع جديدة، ومقارنة السجلات الحالية لطالبي اللجوء. كما يمكن لسلطات إنفاذ القانون وشرطة الإتحاد الأوروبي "اليوروبول" استخدام هذا النظام، ولكن في ظل شروط صارمة جدا؛ تتعلق أساسا بالقضايا ذات الصلة بمنع وكشف والتحقيق في الجرائم الإرهابية وغيرها من الجرائم الجنائية الخطيرة.[2]

ولقد تم تحديث نظام إدارة طلبات اللجوء الأوروبية في سنة 2016، بغية تعزيز فعاليته في توفير الأدلة البيومترية اللازمة في مجال اللجوء؛ وتفعيل دوره في المساهمة في مكافحة الهجرة غير النظامية من خلال توسيع نطاق هذا النظام، والسماح بالتخزين والبحث باستخدام البيانات البيومترية للمهاجرين غير النظاميين الذين يتم العثور عليهم بشكل غير قانوني بدول الاتحاد الأوروبي، ومن خلال تسهيل عمليات إعادتهم إلى أوطانهم.[3]

المبحث الثاني: الأنظمة الرقمية المستقبلية لتعزيز أمن الإتحاد الأوروبي وتنظيم الهجرة

ينبغي بداءة الاعتراف، بأن الإتحاد الأوروبي متأخر في القطاعات المرتبطة بالثورة الرقمية مقارنة بالولايات المتحدة والصين، ومع ذلك لا يزال يكافح لترسيخ نفسه عالميا كقوة

[1]- Les systèmes Informatiques Pour Lutter Contre La Criminalité et Sécuriser Les Frontières de L'UE, Op. Cit.
[2]- Eurodac, Op.cit.
[3]- Ibid.

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد:12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 349-364

رقمية، خاصة وأنه يمتلك في عديد من النواحي نقاط قوة واعدة، لاسيما في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

ولذا، يحرص الإتحاد الأوروبي باستمرار على تطوير أنظمته وخدماته الإلكترونية، وتحديثها بصفة متواصلة. ولم يكتف في هذا الصدد بالأنظمة المعلوماتية الحالية، الخاصة بتعزيز أمنه والتعامل مع قضايا الهجرة واللجوء ومنع الجرائم الالكترونية والإرهابية، بل عمد إلى تطوير أنظمة معلوماتية جديدة، من المتوقع أن تصبح سارية المفعول خلال الأشهر القليلة المقبلة من السنة الجارية؛ والتي تتمثل أساسا في كل من: نظام الإعلام وتراخيص السفر"اتياس" ونظام الدخول والخروج.

المطلب الأول: نظام الإعلام وتراخيص السفر"اتياس"

أصدر الإتحاد الأوروبي في الخامس من شهر سبتمبر سنة 2018 قانونا يتعلق باستحداث نظام معلومات وتراخيص السفر "اتياس" *"Système européen d'information et d'autorisation concernant les voyages (ETIAS)"* الذي يفترض أن يصبح ساري المفعول في منتصف شهر نوفمبر من سنة 2023 الجارية.[2]

وفي الواقع، يتعلق هذا النظام بمنح الترخيصات المسبقة للسفر إلى دول الإتحاد الأوروبي أو الامتناع عن منحها؛ إذ تتمثل مهمته الرئيسية في التحقق مما إذا كان مواطنو دول الغير تستوفي فيهم شروط الدخول إلى منطقة "شنجن،" وذلك من خلال المعلومات التي يقدمونها عبر تطبيق إلكتروني، قبل حتى سفرهم ووصولهم إلى الحدود الأوروبية، وهو ما يسمح بالتالي بإجراء تقييم مسبق لمخاطر الهجرة غير النظامية أو فحوصات الأمن أو الصحة العامة، قبل وصول المسافرين إلى الأراضي الأوروبية، وذلك من خلال المعالجة التلقائية التي يقوم بها النظام لجميع الطلبات الإلكترونية المقدمة.[3]

[1]- Cyrielle Gaglio, Sarah Guillou, L'Europe Numérique Entre Singularités, Faiblesses Et Promesses, Revue de l'OFCE, Ed. OFCE, N° : 158 (France, 2018/4), p. 13.
[2]-Etias, Eulisa, Publié en : 2023, Consulté le 12/03/2023, Disponible sur: https://www.eulisa.europa.eu/Activities/Large-Scale-It-Systems/Etias
[3]- Etias, Op.cit.

ISSN: 2253-0266 مجلة القانون، المجتمع والسلطة
EISSN: 2600-6219 المجلد:12 العدد:2 السنة: 2023 ص.ص: 349–364

ومن شأن نظام معلومات وتصاريح السفر الأوروبي أن يُعزز الأمن الداخلي للاتحاد الأوروبي بطريقتين: أولاً من خلال تحديد الأشخاص الذين قد يشكلون خطرًا أمنيًا قبل وصولهم إلى حدود "شنجن" الخارجية. وثانيًا، من خلال إتاحة المعلومات لسلطات إنفاذ القانون الوطنية واليوروبول، عند الضرورة، بغية منع الجرائم الإرهابية وغيرها من الجرائم الجنائية الخطيرة الأخرى، أو الكشف عنها أو التحقيق بشأنها.[1]

كما من شأن نظام معلومات وتصاريح السفر الأوروبي، الشبيه بالأنظمة المطبقة حاليا في كل من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، أن يُحقق عديد من المزايا؛ يتمثل أهمها في: تعزيز الأمن الداخلي؛ منع الهجرة غير الشرعية؛ وكذا التقليل من المخاطر المتعلقة بالصحة العامة وتقليص ساعات الانتظار على الحدود الأوروبية.[2]

المطلب الثاني: نظام الدخول والخروج

استحدث الإتحاد الأوروبي نظام الدخول والخروج "*système d'entrée/de sortie*" بموجب قانونه الصادر بتاريخ العشرين من شهر نوفمبر 2017. ويتضمن هذا النظام، الذي من المفترض أن يصبح ساري المفعول ابتداء من منتصف شهر ماي 2023، تسجيل جميع البيانات المتعلقة بالدخول والخروج، وتلك المتعلقة برفض دخول رعايا دول الغير الذين يعبرون الحدود الخارجية لمنطقة "شنجن. ويهدف هذا النظام بمقتضى نص المادة الأولى من القانون المذكور أعلاه إلى:

- تسجيل تاريخ ووقت ومكان دخول وخروج المواطنين القادمين من الدول الغير؛
- حساب مدة الإقامة المصرح بها لمواطني البلدان الغير؛

[1]- Infographie - Systèmes Informatiques Européens dans Les Domaines de La Sécurité et des Migrations, Commission Européenne, Publié en : 09/01/2023, Consulté le : 19/03/2023, Disponible sur : https://www.consilium.europa.eu/fr/infographics/eu-wide-it-systems-for-security-and-migration/

[2]- Les systèmes Informatiques Pour Lutter Contre La Criminalité et Sécuriser Les Frontières de L'UE, Op.cit.

- إصدار تنبيهات للدول الأعضاء في حالة وجود إقامة منتهية الصلاحية؛
- تسجيل وتخزين تاريخ ووقت ومكان رفض دخول رعايا الدول الغير، وكذا بيانات الدولة العضو التي رفضت الدخول مع تحديد أسباب الرفض."[1]

ومن المزايا التي يحققها نظام الدخول والخروج يُذكر ما يلي:
- التقليل من أوقات الانتظار أثناء عمليات التفتيش على الحدود، وتحسين جودة هذه العمليات عن طريق حساب المدة المصرح بها للإقامة لكل مسافر تلقائيًا؛
- ضمان التحديد المنتظم والدقيق للأشخاص الذين تجاوزوا مدة الإقامة؛
- تعزيز الأمن الداخلي ومكافحة الإرهاب من خلال السماح لسلطات إنفاذ القانون بالوصول إلى سجلات السفر.[2]

بتعبير آخر، يسعى الإتحاد الأوروبي من وراء استحداث نظام الدخول والخروج زيادة تحسين إدارة حدوده الخارجية، ولاسيما للتحقق من مدى الامتثال للأحكام المتعلقة بمدة الإقامة المصرح بها في أراضي الدول الأعضاء، وذلك من خلال تسجيل وقت ومكان دخول وخروج مواطني الدول الغير إلكترونيًا، وحساب مدة إقامتهم المصرح بها، ليحل بذلك محل الالتزام بختم جوازات سفر رعايا الدول الغير.[3]

وبذلك سيُتيح تطبيق هذا النظام منع الهجرة غير الشرعية، وتسهيل إدارة عمليات الهجرة، خاصة وأنه يُمكن من تحديد هوية أي شخص لا يستوفي أو لم يعد يستوفي شروط الإقامة المصرح بها على أراضي الدول الأعضاء. علاوة على ذلك، من شأن تطبيق هذا

[1]- Règlement (UE) 2017 Du Parlement Européen Et Du Conseil Portant Création D'Un Système D'Entrée/De Sortie (EES) Pour Enregistrer Les Données Relatives Aux Entrées, aux Sorties et aux Refus d'Entrée Concernant Les Ressortissants de Pays Tiers qui Franchissent les Frontières Extérieures des États Membres et Portant Détermination des Conditions D'Accès à l'EES à des Fins Répressives, Commission Européenne, Publié le : 08/11/2017, Disponible sur : https://data.consilium.europa.eu/doc/document/PE-47-2017-INIT/fr/pdf

[2]- Système d'Entrée/de Sortie: Adoption Définitive par Le Conseil, Commission Européenne, Publié en: 20/11/2017, Consulté le : 20/03/2023, Disponible sur: https://www.consilium.europa.eu/fr/press/press-releases/2017/11/20/entry-exit-system-final-adoption-by-the-council/

[3]- SEE, Eulisa, Publié en : 2023, Consulté le 21/03/2023, Disponible sur: https://www.eulisa.europa.eu/Activities/Large-Scale-It-Systems/EES

النظام أن يساهم في الوقاية من عديد من الجرائم الجنائية الخطيرة؛ كجرائم الإرهاب وجرائم الاستغلال الجنسي وغيرهما.[1]

وفي هذا الصدد، يقول " أندريس أنفيلت" وزير الداخلية الإستوني: "إن المراقبة الصارمة لحدودنا الخارجية ضرورية للسير السليم لمنطقة "شنجن."سيساعد نظام الدخول والخروج على تحسين الضوابط المفروضة على الحدود الخارجية، وعلى تحديد الأشخاص الذين تجاوزوا مدة الإقامة بشكل أفضل، كما سيساهم في تعزيز مكافحة الإرهاب."[2]

خاتمة:

كحوصلة لهذه الورقة البحثية، يُمكن القول أن الإتحاد الأوروبي في حالة من التأهب والاستنفار المستمرين، لدرء مختلف المخاطر والتهديدات التي تترصد به، وتهدد أمنه وسلامته، لاسيما في ظل انفتاحه الحدودي والاقتصادي والرقمي المتزايد، الأمر الذي يزيد من حجم التحديات التي تواجهه، وفي مقدمتها تلك المتعلقة بالهجرة غير الشرعية واللجوء، وجرائم الإرهاب وغيرها من الجرائم العابرة للحدود. وبالتالي، فإن توجهه نحو إقامة حدود ذكية، قائمة على أنظمة معلوماتية متطورة، ما هو سوى استجابة لضرورة حتمية فرضتها التطورات التكنولوجية الجارية والتحديات الراهنة والمستقبلية التي تواجهه.

ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة البحثية في النقاط التالية:

- ترتكز الحدود الذكية على مجموعة من الأنظمة المعلوماتية المتطورة، التي تتكامل أدوارها وتتداخل وظائفها فيما بينها؛ إذ تهدف جميعها إلى حماية مواطني الاتحاد الأوروبي، ومحاربة الجرائم لاسيما الإرهابية منها، وتأمين الحدود الأوروبية، وكذا الإدارة السليمة والفعالة للمسائل المتعلقة بالهجرة واللجوء إلى دول الإتحاد الأوروبي؛

-لم يكتف الإتحاد الأوروبي بالأنظمة المعلوماتية الحالية، الخاصة بتعزيز أمنه وتنظيم مسائل الهجرة واللجوء، ومنع الجرائم الالكترونية والإرهابية؛ والمتمثلة أساسا في نظام المعلومات "شنجن،" نظام المعلومات بشأن التأشيرات"فيس"ونظام إدارة طلبات اللجوء الأوروبية

[1]- SEE, Op.cit.
[2]- Système d'entrée/de sortie: Adoption définitive par le Conseil, Op.cit.

"يورودااك،" بل عمد إلى تطوير أنظمة معلوماتية جديدة، من المتوقع أن تصبح سارية المفعول خلال الأشهر القليلة المقبلة من السنة الجارية؛ والتي تتمثل أساسا في كل من: نظام الإعلام وتراخيص السفر"اتياس" ونظام الدخول والخروج؛

- يقوم الإتحاد الأوروبي بالتحديث الدوري والمستمر لأنظمته المعلوماتية المتعلقة بالأمن واللجوء، لجعلها تواكب وتتماشى مع التطورات التكنولوجية الراهنة، وتستجيب للتحديات المستحدثة في مجال الأمن واللجوء؛

- تُتيح الحدود الذكية للإتحاد الأوروبي إمكانية الإنذار المبكر بالمخاطر، والإشعار المسبق بالتهديدات التي تمس أمنه وتؤثر على استقرار سوقه الموحدة، فهي ترتكز على أنظمة ليست قمعية أو ردعية إنما وقائية؛

- تشترك الأنظمة المعلوماتية للحدود الذكية بالاتحاد الأوروبي في كونها قواعد بيانات ضخمة، تتضمن قدر هائل من المعلومات الشخصية الدقيقة والمفصلة بشأن هوية جميع المسافرين المتجهين إلى دول الإتحاد الأوروبي، وهو ما يتيح تحقيق عديد من الامتيازات، في مقدمتها تسهيل تأدية السلطات المكلفة بالجوازات والتأشيرات لوظائفهم، كسب الوقت، وكذا تجنب البيروقراطية وبطء الإجراءات الحدودية.

كما يمكن أن تقدم هذه الورقة البحثية عددا من التوصيات ذات الصلة بالدراسة، ومن أهم ما توصي به:

- تتضمن فكرة الحدود الذكية القائمة على أنظمة معلوماتية رقمية، بيانات شخصية وحساسة بشأن جميع الأشخاص الذين يدخلون أراضي الإتحاد الأوروبي، لغرض الدراسة أو السياحة أو العلاج، أو لطلب اللجوء أو غيرها من الأسباب الأخرى، وهو ما يُثير تساؤلات عدة حول مدى التزام سلطات الإتحاد الأوروبي بالمحافظة على هذه المعلومات وتلك البيانات الشخصية، وعدم مشاركتها مع هيئات أخرى. ولذا، توصي هذه الدراسة بضرورة اتخاذ الإتحاد الأوروبي الإجراءات اللازمة وتوفير الضمانات الكفيلة، التي من شأنها ضمان الخصوصية وعدم انتهاك سرية هذه المعلومات؛

- تعتمد الأنظمة المعلوماتية للحدود الذكية أساسا في عملها على الارتباط بالشبكة العنكبوتية، وهو ما يثير كثير من التخوف حول احتمالية تعطيل هذه النظم أو تعرضها لعمليات قرصنة أو هجومات الكترونية. ولذا، توصي الدراسة بضرورة تعزيز الأمن المعلوماتي لهذه النظم الرقمية ذاتها، وتحصينها من مختلف أشكال الجرائم الالكترونية التي قد تقوض من فعاليتها.